اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٣٠٠	١٣١٥
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٠٠	١٩٢٥
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

اسعار المواد الغذائية بالجملة

المادة	الوحدة القياسية	معدل السعر
سكر	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٧٣٧٥٠
طحين صفر عراقي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٢٥٠٠
طحين صفر اماراتي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٦٥٠٠
رز امريكي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٣١٠٠٠
رز فيتنامي	كيس ٥٠ كيلو غراما	١٦٠٠٠
رز تايلندي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٦٠٠٠
رز عنبر	كيس ٥٠ كيلو غراما	٥٨٥٠٠
معجون طماطة	علبة زنة ١كغم	١٤٠٠
دهن طعام	علبة زنة ١٥ كغم	١٧٠٠٠
شاي الحصة	كيلو غرام (فل)	٢٢٥٠
الشعرية العراقية	كيلو غرام	٨٥٠
البيض	طبقة ٣٠ بيضة	٥٠٠٠

الخصخصة والأمن الاجتماعي

شبكات الأمان الاجتماعي وقدرتها على استيعاب الآثار السلبية للخصخصة؟

نزار قاسم محمد

إن من ضمن الاليات المتوفرة للحدّ من التأثيرات السلبية لعمليات الخصخصة على الصعيد الاجتماعي القيام بتمويلات للصناديق الاجتماعية ، و ذلك في اطار برامج التعديل الهيكلي الذي دخل فيها عدد من الاقطار العربية. غير انه لا بدّ من الاشارة الى ان الفلسفة الكائنة وراء انشاء صناديق اجتماعية هي في الاساس ناتجة عن ضرورة محاربة الفقر بتقديم التسليفات للفقراء ، واعادة التأهيل المهني ، وكذلك المشاريع المحلية الطابع التي تفيد الفئات الفقيرة من المجتمع. والصناديق لم تُرسمْ اساساً لمعالجة الآثار السلبية للخصخصة ، بل هدفها الرئيسي الى اليوم هو محاربة الفقر.

ومن هذا المنطلق لا يمكن ان نعتبر ان الصناديق الاجتماعية تكون الاطار الصالح لتجنب آثار البطالة التي يمكن ان تنتج عن عمليات الخصخصة، اذ لا يجب ان نقبل بالمنطق الكائن وراء هذه المعالجة، و هو منطق يفترض بشكل ضمني ان الخصخصة تؤدي حتماً الى وقوع فائض في قطاعي الموظفين والعمال، الذين قد يتركون وظائفهم، كفائضين عن الحاجة؛ من ثم يصبح الحل الوحيد إحالتهم الى شبكات الامان الاجتماعي التي تديرها الصناديق الاجتماعية او هيئات اخرى من المجتمع المدني.

إن التخطيط لعمليات الخصخصة يجب ان يتضمن سلسلة من الاجراءات التي من شأنها ان تحول دون وقوع الفائض من العاملين في المؤسسات التي سيتم تخصيصها. ويمكن هنا ان نسرد اهم هذه الاجراءات، وقد طبقت، في بعض الاحيان، عندما تؤخذ هذه المعضلة في الحسبان في كل مراحل التحضير لعملية الخصخصة. و الجدير بالملاحظة انه يمكن تحميل ايرادات الخصخصة تكاليف هذه الاجراءات الحائلة دون زيادة البطالة ووقوع فائض العاملين.

و هذه الاجراءات هي:

١- حجز جزء من أسهم المؤسسة المخصخصة ووضعها في صندوق استثماري خاص يتملكه الموظفون والعمال الذين اخرجوا من عملهم، على ان تكون هناك شروط وقيود على المتاجرة بالاسهم المحجوزة لكي لا يُقدم المستفيدون على بيع حيازتهم من الاسهم فوراً. فالهدف من هذا الاجراء هو تأمين سيل متواصل من الايراد لمن انقطع مصدر رزقه الاساسي. هذا إضافة الى تطبيق مبدأ العدالة بحيث لا يُحرم العامل الذي خدم سنين طويلة في مؤسسة ما و اضطر الى تركها، من الارباح المستقبلية للمؤسسة بعد تخصيصها.

٢- دراسة امكانية تشجيع العاملين الفائضين على انشاء شركة او اكثر يمكن ان تصبح موردة لسلع او مكونات السلع أو التجهيزات او الخدمات للمؤسسة المخصخصة، على ان تتعهد الادارة الجديدة للمؤسسة باقامة عقود من الباطن (Subcontracting) مع المنشآت الجديدة التي يقيمها العاملون الذين تمّ الاستغناء عن خدماتهم.

٣- اقامة الشركة المخصخصة برامج للتدريب المهني واعادة التأهيل، سواء لمساندة الجزء من الاجراء المذكورين ام لمساعدة الأجراء الآخرين على القيام بنشاط انتاجي او خدماتي جديد، مما يسمح لهم بالدخول في حياة مهنية جديدة تؤمن لهم في الاقل نفس المدخول السابق لعملية الخصخصة.

وحسب معلوماتنا في التعامل مع البنك الدولي، فان هذه المؤسسة التمويلية تقدم قروضاً طويلة الأمد للحكومات التي تود ان تقوم ببرامج خصخصة ويتمّ تخصيص حصيلة القرض لتمويل الاجراءات المذكورة، إضافة الى تمويل تعويضات نهاية الخدمة المسبقة لموعدها الطبيعي والتي تساعد العاملين الذين انقطعت خدمتهم على اقامة نشاط جديد، سواء لمصلحة المؤسسة المخصخصة او بشكل مستقل عنها. والجدير بالملاحظة هنا انه يمكن ايضاً تحميل اعباء الاجراءات المذكورة الى الحصيلة المالية لعملية الخصخصة التي قد تدرّ ارباحاً كبيرة للمساهمين الجدد.

هل الخصخصة دواء ناجع لتسريع عملية التنمية؟

أن الخصخصة تؤدي الى تفاقم مشكلة البطالة، وهي اساساً مشكلة مركزية واساسية في القطر. ولهذا السبب بالذات يجب ان نكون على دراية ووعي لهذه الجوانب السلبية لعمليات الخصخصة. وربما هذا هو السبب في البطء الشديد في معظم الاقطار العربية في انجاز عمليات الخصخصة، و هي اختصرت في بعض الدول على تخصيص مؤسسات الاتصال السلكي واللاسلكي (وبشكل خاص الخليوي) التي تدرّ ارباحاً كبيرة للمستثمرين. ولذلك كانت عمليات ناجحة في جلب واستقدام الرأسمال الاجنبي والمحلي على السواء. وفي معظم الاحيان تمّت خصخصة مؤسسات قابلة للربح السريع بعد التخلص من فائض العاملين وتحمل الدولة تكاليف دفع التعويضات لهذا الفائض.

ونحن نرى إن الخصخصة التي نحتاج هي تلك التي تتناول المؤسسات الانتاجية التي تتحمل خسارات سنوية تسهم في ابقاء مالية العامة في حالة عجز، وكذلك تلك المؤسسات التي تحتاج الى اعتمادات دعم سنوية من موازنة الدولة، سواء للتشغيل او لتمويل عمليات رأس مالية. وفي العالم العربي، يجب ان يكون هدف عمليات الخصخصة في الدرجة الاولى تجنب الدولة الخسارات المالية التي تسببها اجمالاً مؤسسات القطاع العام الانتاجية. ولهذا السبب احتلت الخصخصة مرتبة عالية ضمن برامج التصحيح الاقتصادي وذلك منذ اواسط الثمانينيات ولكن معظم التجارب في كثير من الدول تدل على انها قد احتفظت بالمؤسسات الخاسرة ولم تقم باصلاحها وبيعها، او اقفالها في حال تعذر خصخصتها؛ و قد تم الاكتفاء في معظم الاحيان بخصخصة المؤسسات الرابحة لسهولة ايجاد مستثمرين من القطاع الخاص لشراء تلك المؤسسات. و لهذا السبب لا يتحسن وضع المالية العامة بشكل ملموس، بل قد يتدهور من جراء فقدان ارباح المؤسسات المخصخصة، مما يزيد من المتاعب الاقتصادية والمالية الاجمالية.

اما الدافع الثاني لعمليات الخصخصة فهو تنشيط القطاع الخاص والاسواق المالية، وهو هدف مهم بالنسبة الى تخلف الاسواق المالية. و قد أسهمت خصخصة شركات الهاتف بشكل فعّال في تنشيط اسواق المال في الدول العربية، و بشكل خاص في مصر و المغرب.

و الجدير بالملاحظة ان موجة الحماس العالمي لعمليات الخصخصة قد خفت كثيراً في السنين الاخيرة لاسباب عديدة نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر الامور التالية:

١- ان الشركات الخاصة التي امتلكت مرافق عامة وتسيير بنية تحتية في قطاع النقل والمواصلات او المياه او الكهرباء، لم تقم دائما بتكريس الموارد المالية الكافية لحسن صيانة المرافق المعنية وتوسيع قدرتها على استيعاب زيادة الطلب عليها. وهذا واضح من تجربة السكك الحديدية البريطانية او امتيازات الكهرباء في ولاية كاليفورنيا وامثلة اخرى عديدة. والنتيجة للمستهلك كانت سلبية في كثير من الاحيان عندما يتعلق الامر بمرافق عامة، اذ تحمل زيادات في تكاليف استعمال المرافق من جهة وتدني في نوعية الخدمة من جهة أخرى.

٢- في بعض الحالات قامت الشركات المخصخصة بالدخول في برامج توسعية غير عاقلة، كما كان الحال بالنسبة الى قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، مما ادى الى خسارات جمّة اثّرت تأثيراً سلبياً بالغاً على قيمة الاسهم في الاسواق المالية الرئيسية؛ كما ان هناك امثلة في سوء الادارة والامانة التي أدّت الى افلاس الشركة المخصخصة، كما كان الحال بالنسبة الى شركة الطيران " Swiss Air"التي كانت ذائعة الصيت عندما كانت مؤسسة مملوكة من الدولة.

لذلك يجب الحيطة والحذر عندما يتعلق الامر بخصخصة مرافق عامة وهي تحتاج في كثير من الاحيان الى دعم من الدولة خاصة للحفاظ على اسعار معقولة للمستهلك وتأمين وتوسيع قدرة المرفق العام على التجاوب مع تزايد الطلب. وهذه نقطة مهمة جداً بالنسبة الى الاقطار العربية حيث تزايد السكان ما يزال عالياً وحيث مستويات المعيشة لا تسمح بتوفير كل الخدمات العامة باسعار تعكس كلفتها الحقيقية او ما يقاربها.

إنما لا شك بان الدولة يجب ان تقوم باصلاح المؤسسات الانتاجية خاصة في القطاعات الصناعية والخدماتية والزراعية التي ليس لها صفة المرفق العام لبيعها الى القطاع الخاص بأحسن الشروط او اقفالها في حال تعذر اصلاحها وخصخصتها، ذلك انها، في ظروف ندرة موارد الدولة المالية، يجب ان تتخلص الدولة من النزف المالي التي يمكن ان تكونه هذه المؤسسات لتركز دعمها على المرافق العامة وتأمين تطويرها بالشكل المناسب.

وهناك قضية أخرى بالنسبة الى الأسواق حيث المناخ التنافسي ناقص في معظم الأحيان وتتميز الحياة الاقتصادية بممارسات احتكارية الطابع ففي هذه الحالات يمكن ان تتحول عملية الخصخصة الى مجرد انتقال احتكار من القطاع العام الى القطاع الخاص مما يحرم الاقتصاد من اية استفادة بل يحرم الخزينة من سيل منتظم من الايراد المالي.

لذلك تكون الخصخصة مثمرة عندما يمتاز الاقتصاد بجو تنافسي داخل القطاع الخاص الذي بدوره يخلق فرص العمل الجديدة بشكل متواصل بحيث تتراجع بؤر الفقر الكبيرة ولا تؤثر عمليات الخصخصة سلباً في سوق العمل، بل يمكن ان تزيد من عدد فرص العمل الاجمالية بسبب توسع نشاط المؤسسات المخصخصة و تطوير اعمالها.

تنشيط عمل القطاع الخاص

من المعلوم إن القطاع الخاص لا يكرس نسبة ملموسة من ارباحه الى الابحاث والتطوير وتدريب القوى البشرية العاملة لديه، وهما عنصران اساسيان في أر ساء مقومات نهضة انتاجية شاملة تحتاج اليها معظم اقتصاديات الدول. وفي هذا المضمار لا بدّ من الاشارة الى ان الاقتصادات العربية داخل كل قطر عربي تبقى مفككة الاوصال، على خلاف الاقتصادات المتطورة و اقتصادات الدول الناجحة صناعيا في شرق آسيا. و تجدر الاشارة الى ان القطاع الخاص العربي مكون من ثلاثة اجزاء مختلفة تماما، لا يربطها أي نوع من انواع العلاقة العضوية، و هي:

١- المجموعات المالية والتجارية الكبرى المكونة من بضعة شركات كبيرة،و التي تطغى اجمالا على القطاع التجاري و العقاري و المالي،

٢- الشركات الصناعية والخدماتية متوسطة الحجم (أي يعمل فيها ما بين ٣٠ الى مائة عامل).

٣- آلاف المنشآت الاقتصادية الصغيرة للغاية (ما دون عشرة عمال) و هي تمثل اجمالا ٩٨ ٪ من مجمل عدد المنشآت الاقتصادية وجزء كبير منها يعمل في ما يسمى بالاقتصاد اللاشكلي (Unformal Economy).وعلى خلاف ما يحصل في الدول المتطورة حيث ترتبط هذه الاجزاء بعلاقات عمل وثيقة عن طريق العقود من الباطن، وكذلك عن طريق مساهمة الشركات الكبيرة في رأسمال الشركات الاصغر حجماً والتي تخدم الشركات الكبيرة،

إن هذه الأجزاء الثلاثة في الاقتصادات العربية تبقى معزولة كل واحدة عن الأخرى مما يحرم الآلاف من الشركات الصغيرة الحجم بإمكانية التطوير الذاتي والنمو، كما هو الحال في الدول المتقدمة او في دول شرق آسيا التي دخلت بنجاح في نهضة صناعية شاملة. أضف على ذلك، ان القطاع التربوي العربي هو ايضا منفصل تماماً عن القطاع الخاص، بينما نرى في الدول الأخرى ان الجامعات ومعاهد التعليم العالي والتعليم المهني و التقني هي على صلة دائمة بشركات القطاع الخاص وباتحادات أرباب العمل القطاعية لتقديم خدماتها الى القطاع الخاص في مجال الابحاث والتطوير والخدمات المختبرية لمراقبة وتحسين جودة الانتاج. وفي الحقيقة ان اكثر الجامعات شهرة في العالم العربي هي تلك الجامعات التي ترتبط بجامعات اجنبية وتؤهل طلابها المتفوقين للهجرة خارج الوطن. وكلما يفقد بلد عربي من قدرات بشرية ماهرة وذات كفاءة علمية وتقنية عالية، كلما تنخفض الانتاجية والاداء الاقتصادي العام، مما يؤدي بدوره الى عدم خلق فرص العمل الكافية، مما يزيد البلد فقرا. وهذه هي حلقة مفرغة يجب التغلب عليها للخروج من حالة التهميش الاقتصادي للمنطقة العربية وازمة البطالة وتوسيع رقعة الفقر. وفي هذه العملية يجب ان يلعب القطاع الخاص دوره كاملاً بتكريس الموارد المناسبة لزيادة الاداء لديه في جو من المنافسة المشجعة لاقامة نشاطات انتاجية جديدة خارج القطاعات التقليدية المدرة للارباح العالية في الاقتصادات العربية، كالعقارات والتسويق التجاري واعمال المصارف التي ما تزال تحصر نشاطاتها في التسليفات تجارية الطابع وقصيرة المدى. وفي معظم الاقطار العربية لا يوجد مؤسسات وآليات مالية تشجع على تكوين ما يمكن ان يسمى " الرأس المال الريادي " (Venture Capital)الممول لنشاطات جديدة ابداعية في الاقتصاد مما يسهم في الحد من هجرة الادمغة و الكفاءات.

ولا بدّ أخيراً من الاشارة الى ضرورة اقامة صناديق استثمارية على صعيد المناطق المختلفة داخل كل قطر عربي، ذلك ان النشاط الاقتصادي في معظم الاقطار العربية يتركز بشكل حصري في العاصمة وفي بعض المدن الكبيرة الاخرى، مما يشجع على هجرة السكان الكثيفة نحو هذه المدن في غياب فرص العمل في المناطق والاقاليم.اما التجارب التنموية الناجحة فهي تدل على ضرورة تنشيط الحياة المناطقية عبر اتصالات مكثفة بين الهيئات المحلية الرسمية (محافظات وبلديات) والقطاع الخاص والمؤسسات التربوية والنقابات.

لكل هذه الاسباب نرى ان معظم الاقتصادات العربية ما تزال تفتقد الى معادلة تنموية ناجحة، ويجب بالتالي وضع استراتيجية للخصخصة في اطار اقامة مثل هذه المعادلة، فالخصخصة ليست غاية بذاتها، بل هي وسيلة من بين وسائل عديدة لتنشيط الوضع الاقتصادي. وفي هذا الخصوص، لا أعتقد ان الاطار الصالح لمعالجة الآثار السلبية للخصخصة هو فقط تقوية شبكات الامان الاجتماعي التي تخفف من حدة الفقر، بل يجب ان تندرج عمليات الخصخصة ضمن نظام متكامل لتنشيط الوضع الاقتصادي من جميع جوانبه، إضافة الى الآليات التي ذكرتها في الجزء الاول من هذا التعليق و التي تهدف الى تمويل اعادة تأهيل اليد العاملة الفائضة من ايرادات الخصخصة نفسها و تحويل هذه اليد العاملة العاطلة الى منتجة من خلال اقامة منشآت جديدة مع الشركات المخصخصة.

حركة السوق في محافظة ذي قار..

ندرة في المنتجات العالية الجودة وارتفاع في الأسعار

محمد شريف ابو ميسم

تشهد اسواق الفاكهة والخضراوات في محافظة ذي قار تصاعدا واضحا في اسعار المعروض من المنتجات الخضرية ومنتجات الفاكهة، ويصاحب هذا الارتفاع في الاسعار انحسار واضح بنسبة المعروض من المنتجات العالية الجودة.. فقد طغى على المعروض من منتجات الخضراوات سمة الانخفاض في النوعية وخاصة منتوج الطماطة الذي عرض باسعار لا تقل عن الف وخمسمائة دينار للكيلو غرام الواحد وهو في اسوأ حالاته من حيث الحجم واللون والقوام.. وربما يعود السبب لانحسار الانتاج في هذه الايام الى موجة البرد والمطر خاصة ان هذه الاسواق تعتمد على منتوجات مزارع (الزبير) التي لا تعتمد كثيرا على الزراعة المحمية، وقد استقرت اسعار الكثير من المنتجات الخضرية عند مبلغ الالف دينار للكيلو غرام الواحد منذ اكثر من شهر خاصة منتوجي البطاطة والبصل.. ولم تتراجع الى اقل من ذلك بسبب زيادة الطلب جراء الزيادات السكانية في تلك المدينة، وينسحب الامر على منتوجات الفاكهة كالتفاح والرمان والبرتقال والحمضيات الاخرى، التي ظلت اسعارها تتراوح ما بين الالف دينار والالفين للكيلو غرام الواحد ولم تنخفض لاقل من ذلك.. البائع حسين هويدي قال لنا : ان سوق البيع بالجملة (العلوة) لم تعد تعرض المزيد من المنتجات، فقد اثر الوضع الامني في محافظة ديالى على وصول منتجات الفاكهة التي تشتهر بها محافظة ديالى الى اسواقنا جراء سوء الوضع الامني، فبعد مقتل احد التجار من اهالي مدينة الناصرية في تلك المدينة انخفضت حركة التجار وانخفض المستورد من محافظة ديالى، وتسهم اجور النقل في ارتفاع اسعار المعروض في بيع الجملة ومن ثم ينعكس على البيع في المفرد.. اما البائع ابو غانم فقد قال لنا : ان الاسباب التي ادت الى ارتفاع الاسعار هي ذاتها التي تؤدي الى رفع اسعار المنتجات والسلع الاخرى، الوضع الامني وارتفاع اجور النقل، وانعدام الانتاج المحلي، وازدياد الطلب.. جميع هذه العوامل تجعل الاسعار في حالة من التصاعد المستمر، والادهى من ذلك هو محاولة الاحتكار من فئة معينة، هذه الفئة تحاول ان تحتكر وتهيمن على حركة سوق الجملة لتتحكم بالاسعار.. اما المواطنة ام سعد فقالت : ان ما منتج خضري او منتجات الفاكهة معروض لسعر اقل من الف دينار باستثناء منتوجي (الشلغم والشوندر) واعتقد ان العملة من فئة الف دينار ستكون هي الحد الادنى من فئات العملة المستخدمة في الاسواق المحلية.

مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد/ المدى

تم افتتاح المزاد اليومي الحادي والستين بعد الثمانمائة لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الاثنين الموافق٢٠٠٧/٢/١٢ وكانت النتائج كالآتي:

التفاصيل

عدد المصارف المساهمة في المزاد	١٥
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	١٢٨٨
السعر الذي رسا عليه المزاد شراء دينار/ دولار	
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	٣٣,٣٦٥,٠٠٠
المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد دولار	
مجموع عروض الشراء - دولار	٣٣,٣٨٠,٠٠٠
مجموع عروض البيع - دولار	

١- علما ان :-
أ - سعر البيع للحوالات(١٢٨٦) دينار /حوالات .
ب-سعر البيع النقدي (١٢٩٩) دينار /دولار .
٢- الكمية المباعة نقدا بمبلغ (١٥,٥٠٥,٠٠٠)دولار وحوالات بمبلغ (١٧,٨٦٠,٠٠٠)دولار.

نفط الجنوب تنفي الإتهامات الموجهة إليها بسبب عدم نصب العدادات

البصرة / عبد الحسين الغرواي

نفى المدير العام الشركة نفط الجنوب يوم الأحد الإتهامات الموجهة إلى الشركة من بعض المسؤولين بأن الشركة تتلكأ في نصب عدادات قياس كميات النفط المصدر ،وأنها مازالت تعمل وفق نظام (الذرعة) القديم .

وقال مدير الشركة جبار اللعيبي ،خلال مؤتمر صحفي عقده بمقر الشركة في البصرة: إن "التصريحات التي يطلقها بعض المسؤولين تأتي دون دراية أو معرفة بالأمور التي يتحدثون عنها."

وأضاف "إن ميناء البصرة النفطي الكبير يشهد أعمالا واسعة في هذا الصدد حاليا ،وتقوم الكوادر الفنية للشركة بنصب العدادات الجديدة في رصيفي (أ و ب) وعددها (١٢) عدادا ،

وسينتهي إنجاز تلك الأعمال بشكل نهائي مع بداية شهر نيسان المقبل."

وأوضح اللعيبي أن عمليات تصدير النفط الجارية الآن "يتم حسابها بوساطة العدادات القديمة والمسماة (طريقة القياس بالذرعة)."

وطالب مدير شركة نفط الجنوب الحكومة العراقية بـ "العمل على تطوير الجهد النفطي الوطني ،من خلال إيجاد آليات للتطوير وفسح المجال لإستثمار الحقول النفطية بغية تأهيل الكوادر الهندسية والفنية."